



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحليل الفجوة في سعر صرف الدولار وآليات تقليصها

د. عماد محمد علي عبد اللطيف



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحليل الفجوة في سعر صرف الدولار وآليات تقليصها

د. عماد محمد علي عبد اللطيف *

الملخص التنفيذي:

1. من الضروري أن يتم التعامل مع آلية تحديد سعر الصرف سواء تعديله أو تغييره بحذر شديد؛ لأنه يؤثر على قوت الشعب وعلى التزامات العراق تجاه الشركات العاملة فيه، فأهمية الدولار تتأتى من جانبين أولهما: إنه يعكس قيمة الإيرادات الحكومية وثانيهما: يمثل إقيام جميع السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع.
2. واحدة من الأمور التي دفعت إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي هو التغيرات المتتالية في سعر الصرف الرسمي من قبل الحكومة.
3. تعود الفجوة الحالية في سعر الصرف إلى ارتفاع الطلب المحلي على الدولار؛ نتيجةً للأنشطة الاقتصادية المحلية والاستثمارية والتجارية، فضلاً عن قيود التحويل المالي من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي.
4. تُسهم عملية بيع الدولار من وزارة المالية إلى البنك المركزي العراقي ومن ثم عبر مزاد العملة بتحقيق أرباح للبنك المركزي عن كل دولار يبيعه بمقدار (10) مضروبة في عدد الدولارات المباعة في اليوم الواحد، والذي يُسهم في ارتفاع المعدل العام للأسعار بمقدار (0.77%)، ومن ثم من المصارف إلى المستثمرين بمقدار (0.76%) في المعدل العام للأسعار. كما تُسهم مبيعات الدولار في السوق الموازي بارتفاع المعدل العام للأسعار بمقدار (12.2%).
5. بالإمكان اعتماد قائمة من السلع والخدمات والمناشئ الخاصة باستيرادات العراق تُصنّف حسب الأهمية من قبل البنك المركزي العراق مثل الغذاء والدواء وما إلى ذلك، ويمكن أن تكون أسعار الصرف للسلع الضرورية في مزاد العملة (1200) دينار عراقي لكل 1 دولار. و(1350) دينار لكل 1 دولار بالنسبة إلى السلع الاعتيادية، و(1550) دينار لكل 1 دولار بالنسبة إلى السلع الكمالية والسلع المعمرة.
6. تقنين إجازات الاستيراد بالنسبة إلى المستثمرين والتجار والتي تؤدي إلى تعويض ذلك بزيادة أو

* أستاذ الاقتصاد المالي والنقدي - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

- تصنيع بدائل الاستيراد في الداخل العراقي.
7. إيداع جزء من الإيرادات الدولارية النفطية في منطقة مركزية لتجارة العراق، يتم من خلالها تسوية جميع التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية، كأن تكون الصين في منطقة الشرق الأوسط، وسويسرا في أوروبا، وهكذا. تسمى هذه المنطقة نقطة التسويات - Point of Settle- ment POS.
8. إصدار سندات دولارية من قبل كل من وزارة المالية و/ أو البنك المركزي العراقي؛ من أجل إتمام عملية تغطية التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية للعراق وأن تكون هذه السندات قابلة لتسديد أقيام الاستيرادات، بوصفها سندات حكومية مكفولة ومضمونة سيادياً من قبل الحكومة العراقية.
9. من الأهمية العمل على وضع مدى محدد ومدروس لتحرك سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في السوق، من قبل كل من وزارة المالية والبنك المركزي لكي يتحرك سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً بحسب مقتضيات حاجة الحكومة لتعزيز إيراداتها النفطية بالدينار العراقي كأن يكون ± 10 .
10. فتح نافذة ثانوية موازنة لنافذة البنك المركزي من قبل وزارة المالية عن طريق مصرفي الرافدين والرشيد، تستخدم لدعم الدينار العراقي وبالتنسيق مع البنك المركزي، تمهيداً لتوسيع سوق الصرف الأجنبي.
11. دمج جميع شركات الصيرفة مع المصارف التجارية العاملة في العراق، أو تحويلها إلى مصارف تجارية مستقلة، من أجل السيطرة والإحكام على تداول الصرف الأجنبي وبخاصة الدولار الأمريكي.
12. بالإمكان أن يكون سوق الصرف جزءاً من سوق العراق للأوراق المالية من أجل تطويره وزيادة قدرته على جذب الأموال بالدينار والدولار، ورفع كفاءته في تدوير الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات الحكومية (عبر الأوراق المالية الحكومية) وكذلك نحو الاستثمارات الخاصة.

توطئة:

يمثل سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي مؤشراً هاماً جداً، بل يعتبر المؤشر الرئيس لأسعار وأقيام السلع والخدمات المتاجر بها دولياً ومحلياً في العراق على حد سواء. إذ إنَّ اقتصاد العراق يعتمد على التجارة الدولية لتأمين الغالب الأعم من احتياجاته من السلع والخدمات، وحتى تلك السلع والخدمات التي ينتجها محلياً، إذ إنَّ معظم مستلزمات الإنتاج هي قادمة من التجارة الدولية، فهي أيضاً استيراد ومقيّمة بالدولار. وبما أنَّ سعر صرف الدولار هو المحدد الأساسي لأسعار وأقيام تلك السلع والخدمات، حيث يتم تحويل أسعارها من الدولار إلى الدينار العراقي في الداخل، وتحويل الدينار العراقي إلى الدولار لغرض إتمام المعاملات الدولية من جهة أخرى.

وبالتالي، فإنَّ الدولار هو أساس جميع التعاملات المالية والتجارية والاقتصادية لاقتصاد العراق ليس فقط بين جميع أفراد المجتمع والشركات بل حتى للحكومة ذاتها، إذ أنَّ صادرات العراق النفطية التي تشكل النسبة العظمى من إجمالي الصادرات مقيّمة بالدولار والتي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه اقتصاد العراق، من جانب آخر، إنَّ استيرادات العراق من السلع والخدمات التي تمثل النسبة العظمى مما يحتاجه المجتمع، مقيّمة أيضاً بالدولار حتى وإن تم استيرادها من دول غير الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك، فإنَّ هذا السعر يجب أن تكون آلية تعديله أو تغييره حذرة جداً؛ لأنه يؤثر على قوت الشعب من جهة وأرباح الشركات وتعامل الحكومة ذاتها من جهة أخرى. إذ إنَّ أهميته تتأتى من خلال قناتين رئيسيتين وذلك على النحو الآتي:

القناة الأولى: فهو يعكس قيمة الإيرادات الحكومية التي من خلالها يتم تمويل جميع نفقاتها، لذا تسعى أن يكون سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي مرتفع، أي تخفيض العملة الوطنية -الدينار العراقي- بمعنى دولار واحد يتحول إلى دنانير أكثر، وذلك لسداد التزاماتها بالدينار وبكلفة منخفضة أي الدينار الرخيص، إذ إنَّ تحصيلات صادراتها النفطية من الدولارات تنقذها أي تحولها إلى دنانير أكثر.

القناة الثانية: إنَّه يمثل أقيام جميع السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع، وبالتالي، يتمنى المواطن أن يكون سعر صرف الدولار منخفض، أي تعزيز قيمة الدنانير العراقية التي بحوزته، إذ إنَّه ينفذ جميع التزاماته الاقتصادية والتجارية المتمثلة بشراء السلع والخدمات بدينار قوي مرتفع وبدولار ضعيف منخفض.

لذا يُلاحظ أنَّ الدراسات والبحوث في مجال تحديد سعر الصرف، تسعى دائماً للبحث عن سعر الصرف العادل **Fair Exchange Rate** والذي يُقصد به:

(ذلك السعر الذي يضمن إيرادات جيدة للحكومة مع الحفاظ على مستوى مناسب لأقيام السلع والخدمات ولا سيَّما من جانب الأفراد ذوي الدخل المحدود).

ومن هنا يظهر دور البنك المركزي ووزارة المالية في تقييم ذلك السعر، الذي يُعد مؤشراً حاسماً للاستقرار المالي والتجاري والاقتصادي في اقتصاد العراق، فهو بمثابة العنصر المحوري لتسوية جميع المعاملات الاقتصادية، إذ إنَّ أهميته تكمن في أنَّه يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق الدولي فالسعر الدولي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف كما أسلفنا، فهو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغيُّر الطلب والعرض. وينقسم إلى أنواع وذلك على النحو الآتي:

النوع الأول: سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية) والذي يتم تحديده من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، بحسب نظام الصرف المتبع.

النوع الثاني: سعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية)، وهو السعر الذي يتم من خلاله تنفيذ جميع المعاملات المالية والتجارية والاقتصادية لأفراد المجتمع والتجار والمستثمرين، وحتى بعض المعاملات الحكومية.

وقبل الخوض في تفاصيل الموضوع نعتقد من السليم أن نعلم كيف يتم تحديد سعر صرف الدولار تجاه الدينار، إذ يتم من خلال إدارة البنك المركزي العراقي وهو سعر صرف ثابت نسبياً إذ كان قبل عام 2021 وذلك بسعر صرف (1182) دينار عراقي لكل دولار أمريكي (وكان هذا السعر مستقر لسنوات عديدة وكانت الفجوة في سعر الصرف محدودة ومستقرة)، وهو السعر الذي يشتري البنك المركزي العراقي الدولار من وزارة المالية لتنفيذ الدولارات المتأتية من الصادرات النفطية الحكومية، وقد تم تعديل هذا السعر من قبل الحكومة ممثلة بوزارة المالية (وهذه تعتبر سابقة بأن تقرر الحكومة سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي) في بداية عام 2021 ليكون (1450) دينار عراقي لكل دولار أمريكي، وكان لذلك التعديل اضطرابات اقتصادية واجتماعية كبيرة، ونتيجة لتلك الاضطرابات تم تعديله من قبل البنك المركزي العراقي ليبلغ (1300) دينار عراقي لكل دولار أمريكي في 7 / شباط / 2023.

وكان لتلك التغيّرات في أسعار صرف الدولار تجاه الدينار العراقي الأثر البالغ الأهمية في اتساع الفجوة فيما بين سعر صرف الدولار الذي يتم من خلال نافذة بيع العملة التي يقوم بها البنك المركزي، وسعر صرف الدولار النافذ في السوق الموازية في اقتصاد العراق.

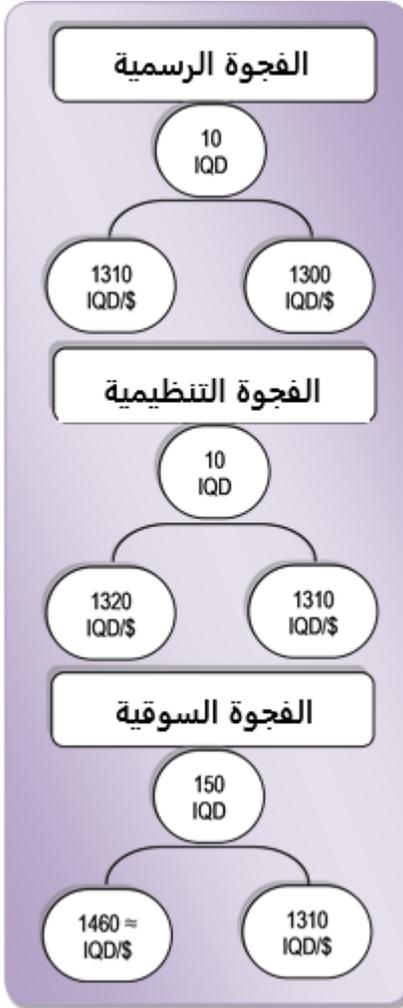
فجوة سعر الصرف:

تمثل الفجوة في سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي ابتعاد سعر صرف الدولار المباع في البنك المركزي في نافذة العملة عن سعره في السوق الموازية. ويعود ذلك الفارق إلى أسباب منها داخلية متمثلة بالطلب على الدولار المتزايد من قبل الأفراد والشركات والتجار المستوردين من أجل تأمين التزاماتهم الخارجية. ومنها أسباب خارجية متمثلة في تلكؤ تدفق الدولار من البنك الفيدرالي الأمريكي إلى البنك المركزي العراقي نتيجة ما يسمى بالحوالات المالية الوهمية وتحويل الدولار من العراق نحو بعض الدول والتجار التي تراه الولايات المتحدة الأمريكية مُعادية، وتستخدم بحسب ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الإرهاب.

لهذا يلاحظ أنّ البنك المركزي العراقي يعمل جاهداً لتقليل هذا الفارق بحسب السعر المستهدف والمعلن من قبله، وعند تحليل واقع سوق صرف الدولار في اقتصاد العراق، يلاحظ وجود فجوات مختلفة لتلك الأسعار، وهي على النحو الآتي:

الفجوة الرسمية: وهي تلك الفجوة التي تكون بين سعر الدولار الذي تباعه الحكومة متمثلة بوزارة المالية إلى البنك المركزي والمحدد (1300) دينار لكل دولار أمريكي، وتتم تلك العملية من أجل تنقيد الأصول الدولارية التي بحوزة الحكومة نتيجة تصديرها للنقط المقيم بالدولار، وتحويلها إلى العملة المحلية من أجل إتمام عملية إنفاقها العام والاستمرار في نشاط الحكومة المالي. ويقوم البنك المركزي من جانبه ببيع الأصول الدولارية هذه من خلال نافذة العملة إلى المصارف التجارية وشركات التحويل الخارجي بسعر (1310) دينار لكل دولار أمريكي، وبذلك تقدّر هذه الفجوة بمقدار (10) دنانير لكل دولار، وتُسهم في زيادة المعدل العام للأسعار بمقدار (0.77%).

وتأسيساً على هذا الفارق، فإنّ البنك المركزي يحقق أرباحاً صافية بمقدار مبيعاته من الدولارات اليومية مضروباً بمقدار هذا الفارق، أي أنّ معدل المبيعات اليومية للبنك المركزي من الدولار خلال نافذة العملة تقدر بالمتوسط بنحو (200,000,000) دولار مضروبة بمقدار الفارق (10) دنانير لكل دولار، سوف يحقق البنك المركزي بمقدار (2,000,000,000) دينار عراقي تمثل أرباحاً يومية.



الفجوة التنظيمية: وهي تلك الفجوة التي تكون بين سعر الدولار الذي يبيعه البنك المركزي إلى المصارف التجارية وشركات الصيرفة والتحويل الخارجي من خلال نافذة العملة والمحدد (1310) دينار لكل دولار أمريكي، وتتم تلك العملية من أجل تأمين التزامات الأفراد والشركات والتجار المستوردين الخارجية، على أساس أن تقوم المصارف وشركات التحويل ببيع هذه الدولارات بسعر (1320) دينار لكل دولار أمريكي، وبذلك تقدر هذه الفجوة بمقدار (10) دنانير لكل دولار، وتسهم في زيادة المعدل العام للأسعار بمقدار (0.76%).

الفجوة السوقية: وهي تلك الفجوة التي تكون بين سعر الدولار الذي يحدده البنك المركزي إلى المصارف التجارية وشركات الصيرفة والتحويل الخارجي، ببيع الدولار إلى الأفراد والشركات والتجار المستوردين من أجل تأمين التزاماتهم الخارجية (1320) دينار لكل دولار أمريكي، وبين ما يتم فعلاً في السوق الموازية، وهذا الفارق يتغير آتياً، بحسب العرض والطلب والذي بلغ مقدار (1470) دينار لكل دولار أمريكي، بحيث يكون هناك سعرين الأول: سعر بيع الدولار والذي يمثل عرض الدولار في السوق الموازية، والثاني: سعر شراء الدولار والذي يمثل الطلب على الدولار، ويتوسطهم عادةً سعر السوق الذي يكون أقل أو أكثر بمقدار يتراوح بين (500-1000)

دينار بحسب السوق وكذلك بحسب شركة الصيرفة. وبذلك تقدر هذه الفجوة بمقدار (160) دينار لكل دولار، وتسهم في زيادة المعدل العام للأسعار بمقدار (12.2%).

أسباب اتساع الفجوة في سعر صرف الدولار:

تتجسد التغيّرات التي حدثت في سوق صرف الدولار في العراق في جانب المعروض الدولار في السوق العراقية، فبالرغم من امتلاك العراق أرصدة دولارية مناسبة للسيطرة على استقرار سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي، إلا أنه لم يستطع تأمين ذلك إذ لم يقدر على تعويض الانخفاض الحاد في المعروض الدولار في السوق العراقية، وذلك ناجم بشكل رئيس عن عدم تحويل الأرصدة الدولارية الموجودة في حساب البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق في البنك الفيدرالي الأمريكي، من جانب الأمريكي، بذريعة أنّ بعض من هذه التحويلات التي تُنفذ عبر نافذة العملة ضمن أعمال البنك المركزي العراقي، تتجه نحو جهات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وهي «جماعات إرهابية» من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أدى ذلك إلى حصول شحّة في الأرصدة الدولارية في السوق العراقية مسبباً ارتفاعاً غير مسبوق في سعر صرفه وظهور الفجوة غير الطبيعية بين سعر صرف المنفذ في البنك المركزي العراقي وسعر الصرف الموازي.

لذا كان من الضروري للبنك المركزي العراقي التحرك تجاه البنك الفيدرالي الأمريكي ومناقشة الموضوع من أجل استمرار انسيابية الأرصدة الدولارية العراقية المودّعة لديه؛ لتأمين التزامات العراق المالية والتجارية والاقتصادية، ولا سيّما أنّ اقتصاد العراق يعتمد بالدرجة الأساس على هذه الأرصدة المتأتية من صادرات العراق النفطية.

إجراءات البنك المركزي لردم الفجوة:

الطلب المتزايد على الدولار هو السبب الرئيس لارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي، ومن جهة أخرى محدودية عرض الدولار في السوق العراقية هو السبب المتمم إلى السبب الأول، أدى ذلك إلى ارتفاعه خلال المدة السابقة ولا زالت الفجوة والفارق بين سعر صرف الدولار الرسمي وسعره في السوق الموازية، بشكلٍ سبّب الكثير من المشكلات الاقتصادية وعلى قمتها ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدلات التضخم الذي انعكس بشكل لافت للنظر في إرباك السوق بعامّة.

ونتيجةً لذلك، اتفق البنك المركزي العراقي مع البنك الفيدرالي الأمريكي على تطبيق آلية لضبط حركة نقل الأموال وفق ما يسمى «معايير الامتثال» لنظام النقد الدولي، إذ أنّ هذه الآلية جاءت وفق مُدكرة موقعة مع البنك المركزي العراقي قبل عامين للمضي بهذه الإجراءات لكي يكون نظام التحويلات المركزية عبر منصة إلكترونية يتم تدقيق الحوالات من خلالها.

المنصة الإلكترونية للبيع النقدي للعملة الأجنبية:

تُعرّف المنصة الإلكترونية للبيع النقدي للعملة الأجنبية التي بدأ البنك المركزي العراقي تطبيقها في 2023/02/20، بإثماً قيام البنك المركزي بإلزام المصارف التجارية المجازة وشركات الصرافة والتحويل الخارجي، وشركات التوسّط ببيع وشراء العملة الأجنبية، تقديم طلب يتم عبر المنصة الإلكترونية للحصول على حصّتهم المقررة من العملة الأجنبية «الدولار». ولا يستطيع أي مصرف أو شركة الحصول على الدولار النقدي إلا من خلال تلك المنصة، وسيتم حرمان المصرف أو الشركة التي لا تستخدم المنصة المذكورة من الحصول على حصتها الأسبوعية من النقد الدولار.

وبذلك، يمكن التحكم والسيطرة أكثر على تدفقات الدولار من نافذة العملة إلى السوق المحلية، والتسجيل الإلكتروني يضمن تلبية حاجة المواطن للدولار ويمنع تكرار البيع لذات الشخص أكثر من مرة. وإنّ هذا الإجراء فرصة لحصول المواطنين على الدولار للأغراض المشروعة من دون قيود.

فضلاً عمّا سبق، فإنّ هذه الآلية تتكامل مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتكون متوافقة مع جميع الأعراف والقوانين الدولية، ولا تمس بسمعة العراق والبنك المركزي والمؤسسات المالية في حال حدوث أي خلل بتلك التحويلات.

أهم المقترحات للسيطرة وضبط سوق الصرف الأجنبي في العراق:

من أجل تحقيق ضبط سوق الصرف الأجنبي لما له أهمية بالغة جداً في اقتصاد العراق، ولا سيّما أنّه يعتمد اعتماداً كلياً على التجارة الدولية من جانبي الصادرات والاستيرادات، وبغية الوصول إلى سعر الصرف العادل وضمان استقرار سعر صرف الدولار، وضبط تدفقاته من وإلى اقتصاد العراق، يمكن ذكر بعض المقترحات، وعلى النحو الآتي:

السعة	مثال	سعر صرف الدولار
الضرورية	الغذاء والدواء والسلع الإنتاجية	1200
الاعتيادية	الملابس وما إلى ذلك	1350
الكمالية	السلع المعمرة وما إلى ذلك	1550

إنشاء قائمة للسلع والخدمات والمناشئ الخاصة باستيرادات العراق، تصنّف من خلالها بحسب أهمية السلع وتحديد المناشئ، وفي ضوء ذلك يتم تحديد سعر صرف الدولار المناسب لها، بمعنى أنّ البنك المركزي يعدّ قائمة بحسب أهمية السلع، فإذا كانت من السلع الضرورية لإفراد المجتمع مثل الغذاء والدواء، فإنّ سعر صرف الدولار يكون منخفض، وهكذا بحسب الجدول المقترح الذي يتضمن سعر الصرف محدد بحسب أهمية السلع، يصطف ذلك إلى جانب كمية السلع المستوردة والتي تكون بحسب إجازات الاستيراد التي من خلالها تحدد كمية السلع المستوردة استناداً إلى حاجة اقتصاد العراق منها بحث تكون متممة للإنتاج المحلي، الأمر الذي يُسهم في تشجيع المنتجات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية، ويرتصف ذلك أيضاً إلى تحديد منشئ الاستيراد لضمان حقوق المستهلكين لجودة المنتج ونوعيته.

ويتم ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف، لعلّ من أبرزها الآتي:

الهدف الأول: توفير السلع الضرورية لأفراد المجتمع بأسعار مناسبة مع ضمان استقرار أسعارها إلى جانب استمرار انسيابيتها، وبجودة مناسبة.

الهدف الثاني: دعم الصناعات المحلية والمشاريع الزراعية باستيراد السلع الرأسمالية والمكائن والمعدات، بأسعار صرف ملائمة. ودعم القدرة التنافسية للسلع المحلية.

الهدف الثالث: السيطرة أكثر على عرض الدولار في السوق المحلية وعدم تآكل الاحتياطات الأجنبية، وتقوية قيمة الدينار العراقي.

يتعزز ذلك بتحديد إجازات الاستيراد وبحسب ما يحتاجه اقتصاد العراق ومجتمعه، فليس من الضروري أن يجد سلع غير ضرورية يخلق لها سوقاً بفعل الطبيعة غير الرشيدة التي يتصف بها المستهلك يدعمه ارتفاع مستوى الدخل العالية.

إيداع جزء من الإيرادات الدولارية النفطية في منطقة مركزية لتجارة العراق، يتم من خلالها تسوية جميع التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية، كأن تكون الصين في منطقة الشرق الأوسط، وسويسرا في أوروبا، وهكذا. تسمى هذه المنطقة نقطة التسويات Point of Settlement POS وتمثل فتح حساب للبنك المركزي أو لصندوق التنمية العراقي في أحد المصارف الدولية في تلك النقطة تكون مهمتها تسوية التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية للعراق مع تلك المنطقة،

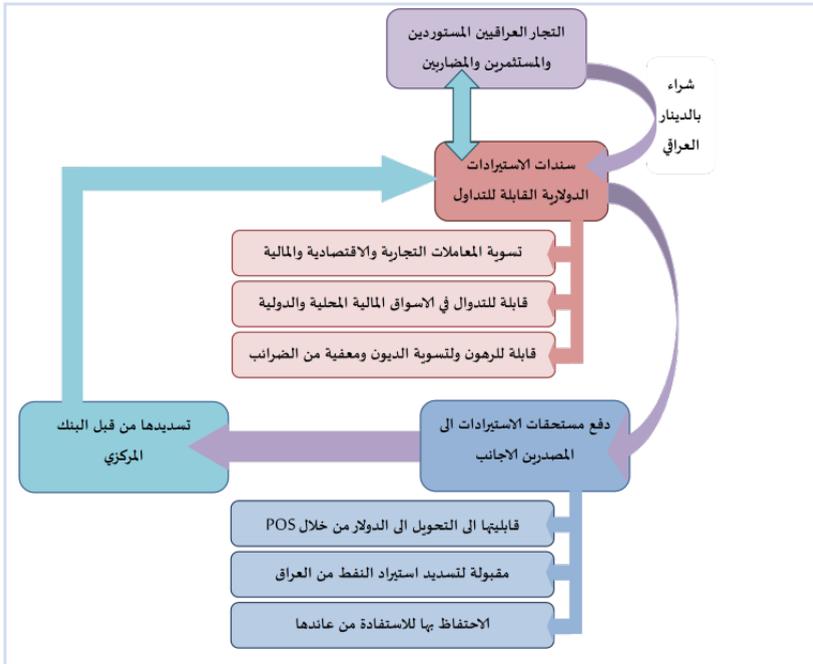
بحيث تدفع التزامات التجار العراقيين المستوردين وتضمن للمصدرين الأجانب حقوقهم، مما يعني تقليل دور الأرصدة الدولارية المودّعة في البنك الفيدرالي الأمريكي.

إصدار سندات دولارية من قبل كل من:

وزارة المالية و/أو البنك المركزي العراقي من أجل إتمام عملية تغطية التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية للعراق، والمتمثلة بشكل خاص في الاستيرادات، بمعنى أن تكون هذه السندات قابلة لتسديد أقيام الاستيرادات، بوصفها سندات حكومية مكفولة ومضمونة سيادياً من قبل الحكومة العراقية.

ويقوم **التاجر المستورد** بشراء هذه السندات للاستفادة من مميزاتا والتي تكون على النحو

الآتي:



1. مضمونة السداد وذلك بكفالة سيادية من قبل حكومة العراق.
 2. معفاة من الضرائب، وقابلة للرهن.
 3. يمكن من خلالها تسوية جميع التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية.
 4. يمكن اقتناؤها من أجل الاستفادة من عائدها.
 5. سهولة تحويلها إلى نقد في سوق الأوراق المالية المحلية والدولية.
 6. ويمكن اقتناؤها من قبل أي شخص معنوي أو طبيعي.
- يقوم التاجر أو المستورد تسوية تعاملاته الدولية، وهنا من الضروري أن نبين أنّ الشركة الأجنبية والطرف الدولي يقبلها لتلك التسويات وذلك على النحو الآتي:

1. مضمونة سيادياً.
2. مكفولة من خلال المصرف الذي يكون للبنك المركزي العراقي حساب مصرفي بالعملة الأجنبية
3. قابليتها للتداول محلياً في العراق ودولياً في الأسواق المالية الدولية.

1) من الضروري العمل على وضع مدى محدد ومدروس لتحركات سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي، من قبل كل من وزارة المالية والبنك المركزي؛ لكي يتحرك سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً بحسب مقتضيات حاجة الحكومة لتعزيز إيراداتها النفطية بالدينار العراقي، كأن يكون ± 10 ، بمعنى أن يتراوح سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي بين (1300-1310) أو أكثر، وكذلك فيما يخص البنك المركزي العراقي أيضاً يكون مدى تحرك سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي مثلاً ± 10 ، بمعنى أن يتراوح سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي بين -1320 (1310) أو أكثر، بحسب مقتضيات سياسة الصرف الأجنبي.

ومن ثمّ يكون تحرك سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في السوق الموازية ضمن مدى أوسع قليلاً، كأن يكون ± 20 ، بمعنى أن يتراوح سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي بين (1320-1340) أو أكثر.

ومبرر اقتراح تلك المديات في سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي نجدها في النقاط الآتية:

1. زيادة مرونة تمويل النشاط المالي للحكومة من خلال دعم الإيرادات العامة.
 2. تفعيل مرونة سياسة الصرف الأجنبي للبنك المركزي العراقي.
 3. تقليل فاعلية المضاربة على الدولار؛ بسبب وجود كلف فيها.
- (2) فتح نافذة ثانوية موازنة لنافذة البنك المركزي من قبل وزارة المالية عن طريق مصرفي الرافدين والرشيد، تستخدم لدعم الدينار العراقي وبالتنسيق مع البنك المركزي، تمهيداً لتوسيع سوق الصرف الأجنبي، وجعله حراً أكثر مع انسحاب تدريجي للبنك المركزي المباشر من أجل زيادة تركيزه على مهماته التي تأسس لها، مع بقاءه بوصفه مُراقب وموجه لسوق الصرف يتدخل بشكل غير مباشر.
- (3) دمج جميع شركات الصيرفة مع المصارف التجارية العاملة في العراق، أو تحويلها إلى مصارف تجارية مستقلة، من أجل السيطرة والإحكام على تداول الصرف الأجنبي وبخاصة الدولار الأمريكي، وفق آلية محددة إذ يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف الدولار للبيع والشراء يومياً، أي في كل بداية يوم عمل ويبقى على هذا السعر ثابت إلى نهاية يوم العمل، ويكون مُلزم على جميع التعاملات.
- (4) يمكن أن يكون سوق الصرف جزءاً من سوق العراق للأوراق المالية؛ وذلك لتطوير الأخير وزيادة قدرته على جذب الأموال بالدينار والدولار، ورفع كفاءته في تدوير الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات الحكومية (عبر الأوراق المالية الحكومية) وكذلك نحو الاستثمارات الخاصة.